دور النفط في اقتصاد ايران (١٩٧٩-١٩٨٩)

الباحثة : هاجر خضر محمد
أ . د . نعيم جاسم محمد
كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة بابل
Drnaeem271@gmail.com

الكلمات المفتاحية : النفط ، اقتصاد ايران ، ١٩٧٩-١٩٨٩

Keywords: Oil ,Iran Econemic,1979-1989

الملخص

شهد قطاع النفط بعد قيام الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ تأميما شاملا تمثل في تأسيس شركة النفط الايرانية ، والغاء شركة النفط الانكلو – ايرانية المهيمنة على استخراج النفط الايراني وبيعه والغاء اتفاقيات شركات الكونستوريوم النفطية المستغلة لثروات ايران النفطية ، ثم تبع ذلك قيام الحرب العراقية الايرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) التي القت بظلالها على واقع الاقتصاد الايراني ولا سيما قطاع النفط ، لأن اقتصاد ايران اقتصاد أحادي الجانب اي يرتكز على تصدير النفط في تشكيل عائدات الحكومة ومصدر لتوريد العملة الصعبة، مما جعله عرضة للاختلال في هيكل الاقتصاد ، فاذا انخفضت اسعار النفط تراجعت الصادرات وعائدات الخزينة ، بعد انتهاء الحرب عام ١٩٨٨ أنتهجت الحكومة الايرانية سياسة خاصة لإعادة تأهيل مجمع الطاقة وتطويره من اجل زيادة انتاج النفط وصادراته ، فأدى ذلك الى استدعاء جديد للاستثمار الاجنبي وبذلك وضع حدا للسياسة النفطية المتبعة منذ الثورة الايرانية.

Abstract

After the Iranian revolution in 1979, the oil sector witnessed a comprehensive nationalization, represented in the establishment of the Iranian Oil Company, the abolition of the Anglo-Iranian Oil Company, which is dominant in the extraction and sale of Iranian oil, and the abolition of the agreements of the oil consortium companies exploiting Iran's oil wealth, and then the outbreak of the Iraq-Iran war (1980- 1988) which cast a shadow over the reality of the Iranian economy, especially the oil sector, because Iran's economy is a unilateral economy, that is, it is based on the export of oil in the formation of government revenues and a source of supplying hard currency, which made it vulnerable to imbalance in the structure of the economy, and if oil prices fell, exports and treasury revenues declined. Which puts pressure on external balances and budget resources, which leads to a reduction in budget expenditures, After the end of the war in 1988, the Iranian government adopted a special policy to rehabilitate and develop the energy complex in order to increase Oil production and exports, which led to a new call for foreign investment, and thus put an end to the oil policy followed since the Iranian revolution.

دور النفط في اقتصاد ايران (١٩٧٩-١٩٨٩)

الباحثة : هاجر خضر محمد **أ . د . نعيم جاسم محمد**

المقدمة

تكمن اهمية دراسة " دور النفط في اقتصاد ايران(١٩٧٩-١٩٨٩) " في معالجتها لمرحلة كانت من اخطر المراحل التي مر بها الاقتصاد الايراني الذي يعتمد على النفط اساسا له وهي مرحلة مقاومة الاقتصاد الايراني لظروف الحرب والحصار الاقتصادي بفضل قطاع النفط وعوائده وما كان يدر لخزينة الدولة من واردات مالية وتوفير العملة الصعبة لمقاومة الظروف .

ومن اجل تسليط الضوء على دور النفط في الاقتصاد الايراني (١٩٧٩-١٩٨٩) سيتم التعرف على اوضاع قطاع النفط بعد اعلان جمهورية ايران الاسلامية ١٩٧٩ ، وتشكلت شركة النفط الايرانية التي اوكلت امر ادارتها الى وزارة النفط والطاقة ، وتعرضت مصافي النفط الايرانية الى اضرار جسيمة في منتصف ثمانينات القرن العشرين نتيجة تعرضها للقصف الجوي العراقي منها مصفاة تبريز وعبادان واصفهان وطهران وغيرها ، مما اثر على انتاج النفط .

تألف البحث من ثلاثة مباحث ، تضمن المبحث الاول لمحة تاريخية عن اوضاع النفط الايراني عام ١٩٧٩ ، اما المبحث الثاني فقد تحدث عن اندلاع الحرب العراقية الايرانية وانعكاسها على اوضاع النفط الايراني (١٩٨٠-١٩٨٦) ، بينما اكد المبحث الثالث على دور النفط في الاقتصاد الايراني (١٩٨٧-١٩٨٩) .

اعتمد البحث على مصادر مختلفة ومنوعة منها الكتب الفارسية والعربية فضلا عن الرسائل والاطاريح الجامعية العراقية والدوريات .

المبحث الاول : لمحة تاريخية عن اوضاع النفط الايراني عام ١٩٧٩

شهدت ايران اضرابات عمالية نتيجة الازمة الاقتصادية نهاية سبعينات القرن العشرين شملت عمال قطاع النفط والتي اثرت على انتاج النفط ، اذ وصل الى (٣,١٦٧,٩) برميل يوميا ، رافق ذلك تدهور الاقتصاد الايراني وفوضى سياسية معلنة نهاية حكم محمد رضا بهلوي مطلع عام ١٩٧٩ وبداية حكم روح الله الخميني الذي جاء بالثورة الاسلامية ورسخ مبادئها في ايران ، واول عمل قام به في مجال النفط انهاء سيطرة مجموعة شركات الكونسورتيوم على كافة عمليات الصناعة النفطية منها الانتاج والتكرير، وتقليص دورهم في مجال الاستشارة الفنية لمدة خمس سنوات وتولت الدولة زمام الامور في استكشاف وانتاج وتسويق النفط الايراني[i] ، وقامت الشركات المذكورة بتغيير اسمها الى (شركة نفط الجرف القاري للجمهورية الاسلامية) وحصر كافة شؤون ايران في منظمة الاوبك[ii] في شركة النفط الايرانية بأشراف وادارة وزير النفط الإيراني ، ووضع ممثل من وزارة المالية ضمن الوفد الايراني لحضور اجتماعات المنظمة المذكورة[iii]، واشرفت وزارة النفط على التنقيب عن النفط واستخراجه بأيدي وطنية لذلك انشأت شركة الحفارة الوطنية عام ١٩٧٩ واول عمل قامت به الشركة تصفية أكثر من ٥٠ شركة حفر أجنبية كانت مسؤولة عن عمليات التنقيب في المناطق الغنية بالنفط لسنوات عديدة وإقالة موظفيها الأجانب وتعيين موظفين ايرانيين، واستطاعت الشركة في مدة قصيرة تحقيق استقلالها التشغيلي والفني واتخاذ خطوات مهمة في جميع مجالات الحفر والإصلاحات وتصنيع الملحقات وقطع الغيار، مما زاد مساحة الحفر من (٣) أمتار عام ١٩٧٩ إلى (٨٠) متر في ثمانينات القرن العشرين، وإجراء عمليات الحفر بنجاح تحت ضغط عالٍ للغاية (١٥) الف رطل والتي تتطلب تقنية متقدمة ومهارات ورعاية خاصة[iv].

ارتبط نمو الاقتصاد الايراني على عائدات النفط بالدرجة الاولى لدرجة انه أزداد النمو الاقتصادي مع زيادة عائدات النفط وارتبطت العائدات النفطية بدورها بتقلبات اسعار النفط وهذا يعني ان اقتصاد ايران كان اقتصادا نفطيا بالدرجة الاولى يعتمد على العوائد النفطية[v]، فبحساب معدلات النمو في القطاع النفطي ومعدلات نمو الناتج المحلي يمكن تقييم اقتصاد ايران ، ففي عام ١٩٧٩ بلغ نمو القطاع النفطي (١٩,٣٦%) بسبب انخفاض اسعار النفط، فاذا انخفضت اسعاره تراجعت الصادرات وعائدات الخزينة ، الامر الذي كان يضغط على الارصدة الخارجية وموارد الموازنة مما أدى الى خفض نفقات الموازنة الذي خلق عجز داخلي وخارجي وأثر على الفعاليات الاقتصادية في حالة التكيف مع انخفاض اسعار النفط ، وانخفاض العائدات من العملة الصعبة جعل مصرف ايران المركزي اقل قدرة على التدخل في السوق السوداء للعملات الصعبة حتى تم تثبيت سعر

الريال الذي انخفضت قيمته مما ادى الى ارتفاع الاسعار عند الاستيراد وثم كان التضخم الصفة الملازمة لاقتصاد ايران منذ عام ١٩٧٩[vi].

اسندت الحكومة الى وزارة النفط تحقيق الخطوط العامة للاهداف منها استكشاف وانتاج النفط الخام والغاز الطبيعي بالقدر المحدد ومراعاة مبدأ حماية موارد النفط الخام والغاز الطبيعي ، وتوفير جزء من احتياجات الحكومة من النقد الأجنبي، وإمداد جزء كبير من الطاقة التي تحتاجها الدولة بما في ذلك المنتجات النفطية والغاز المسال وغيرها من المنتجات ، والتوسع في منتجات الصناعة البتروكيماوية لتقليل الاعتماد على العديد من المواد الخام التي تحتاجها الصناعات المحلية، وزيادة التدوير النهائي لحقول نفط الأرض ومنع هدر الموارد البترولية بتنفيذ الأسس الهندسية للاستغلال وتنفيذ المشاريع الكبيرة لحقن الغاز أو الماء في الخزانات، وتوسيع شبكة إمداد الغاز بالدولة واستخدامه على المستوى العام واستبدال المنتجات النفطية بالغاز الطبيعي وتوسيع نطاق البحث والبحث العلمي والجهود في مجال تحقيق تكنولوجيا النفط والاقتراب من حدود الاكتفاء الذاتي ، والعمل على تنمية المواهب المحتملة واستخدام القوى العاملة المحلية وتجنب استخدام الايدي العاملة الاجنبية قدر الإمكان[vii].

اما الاهداف الخاصة فقد تمثلت في إنتاج النفط الخام الذي تحتاجه البلاد وتسليمه إلى المصافي وتصديره إلى الخارج، وحماية خزانات النفط والغاز ومصانع حقن الغاز وادارتها بكفاءة عالية والعمل على توسعتها ، وتوريد الغاز الطبيعي والسوائل الغازية التي تحتاجها المصانع ، وانشاء خطوط انابيب لنقل المنتجات المستوردة من ميناء بهركان الى الاهواز باسم مشروع (المهدي) ، والعمل على زيادة الإنتاج بإجمالي (٣٧) ألف برميل يوميا، وتكليف الوزارة بإجراءات هندسية مختلفة للابار بما في ذلك التحميض وإعادة تأهيل الآبار الميتة وإزالة الاختناقات في المرافق وتركيب الحواجز والعمليات الشبكية وغيرها ، وإعادة إعمار جزء من المنشآت التي تضررت من جراء الحرب وتشغيلها ، وإنشاء خطوط أنابيب النفط والغاز اللازمة لنقل النفط أو الغاز من الآبار الجديدة إلى محطات التشغيل[viii].

ولتحقيق اهداف وزارة النفط في توزيع المنتجات النفطية خارج الدولة وداخلها اسست شركة خاصة للنقل البحري في اب عام ١٩٧٩ وهي شركة ناقلات النفط الايرانية[ix] التي تشرف عليها شركة النفط البحرية الإيرانية ولتسهيل توزيع المنتجات قسمت الشركة الاخيرة جغرافيا مهام عملها إلى أربع مناطق تمتد من غرب إلى شرق الخليج العربي وهي منطقة خاراك تشمل حقول أبوزار ، درود ، سروش وفروزان وحقل فروزان النفطي هو حقل مشترك بين إيران والمملكة العربية السعودية. ومنطقة لافان وتضم مناطق رخش رستم ، سلمان ، وبلال الذي يعتبر مشتركًا بين إيران وأبو ظبي ، ومنطقة سيري التي تضم منطقة سيري ، سابي سيري ، وسيري دي ونصرات ، التي هي ساحة مشتركة بين إيران ودبي ، وهنجامه وهي ساحة مشتركة بين إيران وسلطنة عمان ومن المهام الرئيسية شركة النفط الوطنية الإيرانية توزيع المنتجات النفطية التي تتطلبها الدولة ، والتي يعهد بها إلى منظمة نشطة وديناميكية تسمى (شؤون التوزيع لشركة النفط الوطنية الإيرانية) المسؤولة عن توزيع الوقود المحلي المطلوب من خلال شبكتها الواسعة في جميع أنحاء الدولة[x] .

وحاولت شركة ناقلات النفط الايرانية بوحداتها العديدة المنتشرة في جميع أنحاء البلاد والتي تعمل بمثابة أذرع تنفيذية لها أن تنجز مهمة توزيع المنتجات النفطية باستخدام خطوط السكك الحديدية العديدة وناقلات النفط لتوفير الوقود اللازم للعديد من المصانع والمنشآت الصناعية في جميع أنحاء البلاد، وتوزيع الوقود لجميع أنواع المركبات والطائرات والسكك الحديدية ووقود التدفئة والاستخدامات المنزلية الأخرى، وقد قسمت الشركة المهام الموكلة اليها الى عدة قسام منها ، قسم المشتريات ومهمته شراء واعداد جميع المنتجات النفطية التي تتطلبها الدولة بعد تحديد كمية المنتجات البترولية التي تنتجها مصافي الدولة ، من خلال تكرير النفط الخام مقارنة باحتياجات الدولة وبعد إجراء الدراسات اللازمة يتم تحديد النقص وعرض شراء واستيراد النقص بحسب حاجة الدولة ، وبعد شراء واستيراد النواقص ، تقوم الشركة بإتاحتها لمكتب المشتريات العامة لغرض التوزيع اذ تألفت شبكة توزيع المنتجات النفطية في الدولة من جزأين مستقلين خطوط أنابيب النفط الوطنية الإيرانية والاتصالات السلكية

واللاسلكية والوحدات التابعة لهيئة النقل من الصهاريج والسكك الحديدية والبحر والجو ، كل منها مسؤول عن تنفيذ جزء من برامج نقل المنتجات النفطية التي تعدها إدارة المشتريات[xi].

اثرت ازمة الرهائن جراء استيلاء الطلاب على السفارة الامريكية في طهران في ٤ تشرين الثاني عام ١٩٧٩[xii] على تصدير النفط الايراني، فقد حولت هذه الازمة ثورة ايران الداخلية على المسرح العالمي واستثمر الخميني هذه الازمة لتحقيق اتجاهين ، احدهما لتشويه صورة خصومه من الليبراليين في حكومة مهدي بازركان التي استقالت احتجاجا على ذلك جراء هذه الازمة ، واعلنت الولايات المتحدة بعد رفضهم تسليم الرهائن فرض الحظر النفطي الامريكي ، ورد على ذلك قائلا " لانخشى المقاطعة الاقتصادية ولا التدخل العسكري ما نخشاه هو التبعية الثقافية والامبريالية .....القمح والشعير الذي نزرعه في بلادنا من شأنه ان يدعم الايرانيين في مواجهة الخطر" [xiii]، والثاني توطيد وغرس ايدلوجية الثورة في نفوس الشباب الذين شعروا بقوتهم وزادت ثقتهم وحماسهم جراء ازمة السفارة في تحدي لأقوى دولة في العالم اذ اعقب روح الله الخميني قائلا " هذا العمل له فوائد عديدة .....لان اخذ الرهائن زاد من مصداقيتنا وسنصل الى اهدافنا وسنحصل على الكثير من التنازلات" [xiv] .

المبحث الثاني : اندلاع الحرب العراقية الايرانية وانعكاسها على اوضاع النفط الايراني (١٩٨٠-١٩٨٣)

عمل الخميني في بداية الثورة على ايقاف عمليات صيانة الابار وحفظ الاحتياطي لكونه يحتاج الى اموال طائلة وخبرة فنية اجنبية، حتى انه خفض ميزانية شركة النفط الوطنية الايرانية لعام ١٩٧٩ -١٩٨٠ بمقدار نصف مستواها السابق الذي كان (٢٥٧) بليون ريال (٣,٦٥ بليون دولار) بسبب قيام الحرب العراقية – الايرانية ، التي اثرت على اقتصاد كلا الدولتين وفرضت الدول حصارا اقتصاديا على موانئ التصدير الايرانية[xv] ، مما ادى الى ارتفاع اسعار التأمين للموانئ ووصلت الى(١٠%) على جزيرة خرج وبندر خميني واضطرت الى تخفيض حجم صادراتها بمقدار(٢,٥) مليون برميل يوميا من اجل الحفاظ على عملائها[xvi] مخترقة بذلك بنود مؤتمر الاوبك الذي عقد في فينا عام ١٩٨٢ والذي قرر ان تكون حصة ايران نحو(١,٢) مليون برميل[xvii] ، اضف الى ذلك توجه الحكومة للاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية والاهتمام بالزراعة بدلا من صرف مبالغ في استخراج النفط وتكريره وتوقف العديد من مصافي النفط عن العمل نتيجة لتدميرها منها مصفى عبادان الذي دمر عام ١٩٨٣ بوساطة الطائرات العراقية والذي بلغت طاقته الانتاجية (٣٧٦) الف برميل كما دمرت الطائرات جزيرة خرج التي تمول ايران بنسبة (٨٥-٩٠%) من ايراداتها النفطية مما ادى الى انخفاض انتاج النفط [xviii].

ومن جانب اخر عملت الحكومة الايرانية في مجال الابحاث والتنقيب على انشاء مركز للأبحاث العلمية لتنفيذ الأنشطة التي تشمل مجموعة واسعة من البحوث العلمية والتقنية والخدمات الاستشارية وتصنيع المواد الخاصة لصناعات النفط والبتروكيماويات والغاز وغيرها من الصناعات والأجهزة الحيوية للدولة ، واستخدام البحث التطبيقي والتكنولوجيا الجديدة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي للدولة والصناعة والتي تحتاج الى تعاون وثيق بين صناعة النفط والصناعات والوزارات الأخرى ، ويقع هذا المركز على بعد (٢) كم من طريق قم القديم، و(٢) كم من الشمال الشرقي من مصفاة ويضم أكثر من (٦٠) مختبرا بحثيا وورش عمل في الميكانيك والكهرباء وصناعة الزجاج والرسم والطباعة ، وتخزين المواد والزجاج، ومكتبة ضخمة مجهزة بالكتب والمجلات الفنية والعلمية المختلفة والمصادر والمراجع المختلفة من مختلف دول العالم ، اذ كانت تضم نحو سبعة الاف مجلد من الكتب العلمية والتقنية ومئة نسخة من الدوريات ، وكان يعمل في المركز ما يقارب(١٥٠) باحثا ما بين (٩٥) خريجا جامعيا و(٥٥) فني دراسات عليا ، و(٨٠) عاملا ، ومن اهم الوحدات الرئيسة لهذا المركز(وحدة التنقيب والخزانات ، وحدة أبحاث البتروكيماويات والمنتجات الكيميائية ، وحدة تحليل وتقييم المواد ، أبحاث الحماية الفنية ، بحوث العمليات ، ووحدة أبحاث النفط والمنتجات)[xix].

تعرضت مصافي النفط الايرانية الى اضرار جسيمة نتيجة الحرب التي اثرت على انتاج النفط لكن استمرت الحكومة في صيانتها للاستمرار في انتاج النفط الذي يعد الشريان الاقتصادي لايران[xx] ، منها مصفاة تبريز التي تعرضت للهجوم والقصف بشكل متكرر من قبل الطائرات العراقية، مما اثر على انتاجها ، اذ بلغ متوسط انتاجها (٢,٣) برميل في كانون الاول عام

١٩٨٥ ، ومصفاة عبادان التي استمرت الحكومة في صيانتها من اجل استمرار الطاقة اليومية لانتاج النفط ، ومصفاة اصفهان التي انتجت اكثر من (١٧) برميلا يوميا بنهاية كانون الاول عام ١٩٨٥ بطاقة انتاجية بلغت نحو (١٥٦٧٧٨٧) ، ومصفاة طهران التي بلغت طاقتها الانتاجية ما يقارب (١٢٤٩٧٥٦) برميلا وأنتجت نحو (٢٦٠٤٤٠٠) كغم من البيتومين ، ومصفاة شيراز التي بلغت طاقتها الانتاجية حتى نهاية شهر كانون الأول (٦٤٣٣٣٨٥) برميلا يوميا ، ونحو (٢) مليون برميل من القير[xxi].

ولتسهيل نقل النفط الخام الى المصافي ومراكز الانتاج ونقل المنتجات النفطية الى مراكز الاستهلاك وتقليل كلفة النقل ، عملت الحكومة على انشاء انابيب جديدة بلغت اطوالها (٣٠٠٠) كم بدلا من وسائل نقل الوقود ، مما ادى الى زيادة بنسبة (٥٢%) على مدى أربع سنوات لتوفير وتسليم النقص في الاستهلاك المحلي بإستيراد المنتجات وتسهيلات الموانئ لنقل المنتجات إلى مناطق الاستهلاك ،وتوفير تكاليف التوزيع وإنشاء بعض المرافق لتزويد الطائرات بالوقود للتوسع في مراكز المبيعات ومبيعات المنتجات الرئيسية في الدولة، والاستخدام الفعال لمركبات الطرق والمياه والسكك الحديدية على الرغم من استخدام خطوط الأنابيب المشيدة ، والتعاون الفعال والشامل في دعم جبهات القتال في الحرب والتزامن مع وحدات التزود بالوقود في القوات المسلحة الايرانية وتدريب عدد من الكوادر الفنية للتزويد بالوقود في هذه القوات، والتعاون والتنسيق بين مختلف المؤسسات والمنظمات الايرانية مثل الجهاد الإنشائي التابع لوزارة الزراعة والقطاعات الصناعية في مجال التزود بالوقود وللتعامل مع الضغوط الدولية على صادرات النفط الإيرانية بتواجدها النشط والدفاع عن السعر الحقيقي للنفط وتقييده واستخدام خطوط أنابيب النفط والغواصات والناقلات المتعلقة بالنقل البحري ، واعتماد طرق تصدير تحرر الاقتصاد من الضغوط الدولية والتي تعرض الناقلات البحرية للخطر بايجاد طرق لتسويق بيع النفط كخفض اسعاره على العملاء التقليديين للنفط الإيراني[xxii].

ارتفع مستوى الاستهلاك الداخلي للمنتجات النفطية اثناء الحرب نحو (٨٧١,٤) الف برميل يوميا محققة بذلك زيادة قدرها (٢١,٢%) عن عام ١٩٨٢ و(٧٠,٣) عن عام ١٩٨٠ ولا سيما منتج البنزين الذي زاد استهلاكه نحو(١,١) مليون برميل يوميا، ادى هذا الوضع الى تقليص الصادرات النفطية ومن ثم اثر ذلك على مقدار العوائد النفطية التي شكلت (٨١%) من مجمل ايرادات الميزانية ، ونتيجة للحصار العراقي على جزيرة خرج والمنافذ الاخرى انخفضت الايرادات النفطية من (٢١) مليار دولار خلال الاعوام (١٩٨٣-١٩٨٤) الى (١٤) مليار دولار في الاعوام (١٩٨٤-١٩٨٥)[xxiii].

وعلى الرغم من ذلك احتلت اليابان المرتبة الاولى من بين الدول المستوردة للنفط الايراني اذ بلغت حصتها (٢٦٧) الف برميل يوميا خلال عام ١٩٨٠ لتصل عام ١٩٨٣ ما يقارب (٣٩٥,٨) الف برميل يوميا اي بنسبة (٣٣,٥١%) من قيمة صادرات النفط الايراني وانخفضت الى (٢٥٧,٨) الف برميل عام ١٩٨٤ اي بنسبة (١٧,٣٣%)،ويعزى هذا الانخفاض الى الحصار العراقي المفروض على الموانئ الايرانية في الخليج العربي الذي اثر على عقود مشتريات النفط الايراني مع اليابان والدول الاخرى ، وتأتي بعدها ايطاليا في استيرادها للنفط الايراني اذ تبلغ مشترياتها منه نسبة (١٢,٧٣%) من اجمالي صادرات النفطية الايرانية عام ١٩٨٤ ثم تليها هولندا بنسبة (١٠,٤٢%) واسبانيا بنسبة (٧,٩٦%) في نفس العام ، ثم فرنسا التي بلغت حصتها من النفط الايراني (٢٤,٤) الف برميل يوميا[xxiv].

ساهم قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغت مساهمته (٢٩%) عام ١٩٨٣ وهي نسبة قليلة بعد ان كانت مساهمته (٥٠%) من الناتج المحلي في منتصف سبعينات القرن العشرين ويعزى ذلك الى تأثير الحرب على انتاج النفط والحصار الاقتصادي الذي فرضته الدول على الموانئ الايرانية[xxv]، مما اثر على صادرات ايران من النفط التي انخفضت هي الاخرى بسبب قيام الحرب وتوقف اغلب مصافي النفط عن العمل ، اذ بلغت في عام ١٩٨٠ ما يقارب (١٣٢٨٦) مليون دولار من اجمالي الصادرات البالغة (١٤١٤٣) مليون دولار اي شكلت نسبة (٩٣,٩%) من اجمالي الصادرات وانخفضت الى

(١٢٧٠٤) مليون دولار من مجموع الصادرات البالغة (١٣٤٤٨) مليون دولار عام ١٩٨٥ اي شكلت نسبة (٩٤,٥%) من اجمالي الصادرات[xxvi].

عكست عائدات النفط ما لدى الدولة من ايرادات مالية تغذي خزينة الدولة على اعتبار ان الاقتصاد الايراني اقتصاد احادي الجانب يعتمد على العائدات النفطية اذ بلغت (١٩) مليار دولار في الاعوام (١٩٨٣-١٩٨٤) ثم شهدت انخفاضا ملحوظا في الاعوام(١٩٨٤-١٩٨٥) اذ بلغت (١٢) مليار دولار، لان الموانئ الايرانية على الخليج العربي كانت هدفا للطائرات العراقية ابان الحرب مما ادى الى تدميرها ، ثم ارتفعت العوائد نحو(١٠) مليار دولار عام ١٩٨٦[xxvii].

المبحث الثالث : دور النفط في الاقتصاد الايراني (١٩٨٧-١٩٨٩)

أنتهجت الحكومة الايرانية بعد انتهاء الحرب عام ١٩٨٨ سياسة خاصة لاعأدة تأهيل مجمع الطاقة وتطويره من اجل زيادة انتاج النفط وصادراته ، فأدى ذلك الى استدعاء جديد للاستثمار الاجنبي وبذلك وضع حدا للسياسة النفطية المتبعة منذ الثورة الايرانية[xxviii]، فقامت ايران في عهد رفسنجاني بأبرام العديد من العقود مع الشركات الاجنبية مثل شركة (توتال) الامريكية لأعادة تأهيل ابار غاز ونفط سيري، على الرغم من قانون الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة الامريكية والذي يحظر على كل منشأة اميركية او طرف ثالث ان يستمر اكثر من (٤٠) مليون دولار في قطاعات الغاز والنفط الايرانية، وبذلك استأنفت الشركات النفطية الدولية استثماراتها في ايران ، فقد ظلت حذرة بسبب الرقابة الشديدة من السلطات الايرانية لا سيما ان العقود التي عقدتها الشركات الاجنبية مع شركة النفط الوطنية الايرانية (NIOC) تسمى عقود خدمية وليست عقود تقاسم الانتاج ، اي ان ما تستخرجه من النفط من الاراضي الايرانية يعود للدولة ويدفع لها اجور ما قامت به[xxix] .

من جانب اخر حددت الحكومة المشاكل التي يعاني منها قطاع النفط لادراجها ضمن الخطط التنموية لمعالجتها ، إذ اصبح من الضروريات في ظل ظروف هيمنة احتكار الشركات العالمية على سوق النفط العالمي بشكل مباشر وغير مباشر ، فهناك عدة عوامل تقف عائقا امام تطور قطاع النفط منها ضعف الصناعات التكريرية ، وعدم إنتاج نمط استهلاك المنتجات البترولية ، وضعف الصناعات البتروكيماوية ، وغياب المعاهد العلمية والبحثية المناسبة للصناعات البترولية والبتروكيماوية ، بالإضافة إلى النواقص العامة في مجال البحث ، اضف الى ذلك عدم وجود صناعات ثقيلة تتماشى مع احتياجات الصناعات البترولية والبتروكيماوية بسبب استمرار واقع التبعية الموروثة في الصناعات الإيرانية البالغة (٥٣,٨%) من مواد الخام المستوردة المستخدمة في الورش الصناعية الكبيرة كما ذكرنها سابقا[xxx] .

ان اهتمام الحكومة بقطاع النفط مقارنة بالقطاعات الاخرى امر طبيعي نظرا لان اقتصاد ايران اقتصاد احادي الجانب اي يرتكز على تصدير النفط في تشكيل عائدات الحكومة ومصدر لتوريد العملة الصعبة، مما جعله عرضة للاختلال في هيكل الاقتصاد ، فاذا انخفضت اسعار النفط تراجعت الصادرات وعائدات الخزينة، الامر الذي يضغط على الارصدة الخارجية وموارد الموازنة مما يؤدي الى خفض نفقات الموازنة الذي يخلق عجزا داخليا وخارجيا مما يؤثر على الفعاليات الاقتصادية في حالة التكيف مع انخفاض اسعار النفط ، وانخفاض العائدات من العملة الصعبة، جعل مصرف ايران المركزي اقل قدرة على التدخل في السوق السوداء للعملات الصعبة ، حتى يثبت سعر الريال الذي انخفضت قيمته مما ادى الى ارتفاع الاسعار عند الاستيراد ولذلك اصبح التضخم الصفة الملازمة لاقتصاد ايران منذ عام ١٩٧٩ [xxxi].

شكلت الايرادات الحكومية من قطاع النفط اكثر من نصف اجمالي ايرادات الحكومة من القطاعات الاخرى الا ان الاثار السلبية لهذه الايرادات تأثرها بأوضاع الحرب واسعار النفط العالمية ، فقد تأرجحت مابين الانخفاض والارتفاع بين حين واخر، ويمكن مقارنة ايرادات الحكومية من النفط بداية ثمانينات القرن العشرين بأواخرها في الجدول التالي[xxxii] :

ايرادات الحكومية من النفط (١٩٨٠-١٩٨٩)

السنة	ايرادات الحكومية من النفط (دولار)
١٩٨٠	٨٨٨,٨

١٩٨١	٩٣٧,٩
١٩٨٢	١٥٦٣,٣
١٩٨٣	١٧٧٩,٢
١٩٨٤	١٣٧٣,٢
١٩٨٥	١١٨٨,٧٠
١٩٨٦	٤١٦٨,٣٣
١٩٨٧	٧٧٦٢٠٠
١٩٨٨	٤٤٧٨,٨٥
١٩٨٩	٧٧٠٧,٨٤

لوحظ من الجدول ان ايرادات الحكومة من النفط قد ارتفعت عام ١٩٨٧ يليها عام ١٩٨٩ ، مقارنة بعام ١٩٨٠ و١٩٨٥، ويعزى ذلك الى ارتفاع اسعار النفط العالمية وانخفاضها بين الحين والاخر ، فكلما ارتفعت اسعار النفط ارتفعت معها ايرادات الحكومية من النفط، وكلما انخفضت الاسعار انخفضت معها تلك الايرادات .

اما صادرات ايران من النفط فقد ارتفعت هي الاخرى نهاية ثمانينات القرن العشرين مقارنة بسنوات الحرب، اذ ارتفعت من (١٣٢٨٦) مليون دولار عام ١٩٨٠ من أجمالي الصادرات البالغة (١٤١٤٣) مليون دولار الى (١٤٨٦٠) مليون دولار من اجمالي الصادرات البالغة (١٧٨٦٨) مليون دولار عام١٩٨٩، ويعزى سبب الانخفاض في الصادرات بسبب اوضاع الحرب وتوقف اغلب مصافي النفط عن العمل ، وبعد انتهاء الحرب ارتفعت الصادرات ، بسبب عودة المصافي الى عملها[xxxiii] ، وارتفعت نسبة الصادرات النفطية الى الناتج المحلي الاجمالي اذ بلغت نسبة (٢١%) عام ١٩٨٧ مما سبب اختلال الهيكل السلعي للصادرات الايرانية ويعزى هذا الارتفاع في زيادة قيمة الصادرات النفطية الى ارتفاع اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية[xxxiv].

من جانب اخر ارتفعت القيمة المضافة لقطاع النفط نهاية الثمانينات مقارنة ببداية الحرب ففي عام ١٩٧٩ بلغت نحو (٤١٣٨,٤) مليار ريال ايراني في حين انخفضت تلك القيمة عام ١٩٨٠ ، إذ بلغت (١٤١٣,٨) مليار ريال بسب قيام الحرب وزيادة الانفاق العسكري ، وفي عام ١٩٨٣ ارتفعت القيمة اذ بلغت (٣٢٧٥,١) مليار ريال لكنها انخفضت الى (٢٢٩٠,٢) مليار ريال عام ١٩٨٦ حتى بلغت (١٦) الف مليار ريال ١٩٨٧ ، وبعد انتهاء الحرب ارتفعت القيمة المضافة اذ بلغت (٣٦٤٢,٩) مليار ريال عام ١٩٨٩[xxxv].

ارتبط نمو قطاع النفط ارتباطا وثيقا بمعدلات النمو الاقتصادي ، فبحساب معدلات النمو في القطاع النفطي ومعدلات نمو الناتج المحلي يمكن تقييم اقتصاد ايران ، ففي عام ١٩٧٩ بلغ نمو القطاع النفطي (١٩,٣٦- %) ، بسبب انخفاض اسعار النفط وتدهور الاوضاع السياسية بسبب قيام الثورة الاسلامية مما اثر على نمو الناتج المحلي الذي بلغ (٣,٨٨-) ، واستمر نمو الناتج المحلي في التذبذب ما بين الانخفاض والارتفاع الى ان بلغ (٩,٩٩%) عام ١٩٨٧ بزيادة نمو في قطاع النفط بنسبة (١٤,٨٦%) واستمر نمو الناتج المحلي في التذبذب الى ان بلغ (١٣,٨٩%) بنسبة نمو في القطاع النفطي بلغت (١٣,٨٨%) عام ١٩٨٩ ويعزى هذا الارتفاع الى ارتفاع اسعار النفط وانتهاء الحرب[xxxvi] .

ان صمود الاقتصاد الايراني امام الازمات العميقة التي تعرض لها ، ومقاومته للظروف الخارجية ، يعود الفضل في ذلك الى الريع النفطي الذي خفف من الصدمات الاقتصادية ووفر الرساميل الناتجة من تراكم رأس المال الناتج عن حالات التضخم والجمود الاقتصادي لشراء السلع الاستهلاكية الضرورية كالقمح والادوية وغيرها ، وتماسك النظام الاقتصادي والاجتماعي الايراني منذ الثورة قد اوجد النظام الجديد توازنا في الدفاع عن القيم الجماعية التي يدافع عنها الشعب الايراني ، لكن ذلك لن

يستمر طويلا ، بسبب التوزيع غير العادل للدخل فقد كان لصالح فئة معينة من رجال الدين المرتبطين بالسياسة وتجار البازار مما خلق فجوة وتغيير في المجتمع بسبب الامتيازات الممنوحة لبعض الفئات لذلك يستوجب ايجاد توازن جديد للحفاظ على تماسك المجتمع اكثر من ذي قبل[xxxvii].

الخاتمة

يتضح مما تقدم ان اقتصاد ايران احادي الجانب يعتمد على النفط والغاز الطبيعي في تحقيق النقد الاجنبي وتمويل ميزانية الدولة بالعوائد النفطية الذي يحققها بيع النفط والغاز، اذ اعتمدت عليهما في اتباع نظام المقايضة مع العديد من الدول منها تركيا والاتحاد السوفيتي والصين وباكستان ابان الحرب للحصول على ما تحتاجه من السلع الاستهلاكية والاسلحة مقابل تزويد الدول المذكورة بالنفط والغاز لتموين الحرب وتحقيق استقلالها الاقتصادي .

المصادر

---

[i] اواليلى بساران ، الثورة الاسلامية والاقتصاد صراع النخب حول الاستقلال الاقتصاد الايراني ، دار التنوير للطباعة والنشر ، ٢٠١٣ ، ص٧٥.

[ii] منظمة اوبك : وهي منظمة دولية تأسست عام ١٩٦٠ في مؤتمرها الاول الذي عقد في بغداد على اثر عقد مؤتمر النفط العربي الاول عام ١٩٥٩ الذي عقد في القاهرة في جامعة الدول العربية، وضمت المنظمة خمس دول (السعودية والعراق وايران والكويت وفنزويلا) لغرض تجميع وتنسيق مواقفها تجاه الشركات النفطية الغربية التي كانت تسيطر على عمليات الانتاج في تلك الدول ، وانضمت اليها عدة دول حتى وصل عدد اعضائها (١٣) عضوا اخرها كانت انغولا التي انضمت اليها عام ٢٠٠٧ اذ جمعت المنظمة دولا متباينة في السياسة والاقتصاد ومستويات الاحتياط والانتاج وكان لها دور كبير في تمارس الدول المنظوية اليها دورها في التحكم بثرواتها النفطية بدء من المناصفة الارباح الى تأميم النفط ، ينظر : ماجد بن عبد الله المنيف ، منظمة الدول المصدرة البترول (اوبك) نشأتها وتطورها والتحديات التي تواجهها ، منشورات مكتبة عين الجامعة، الرياض ، د، ت، ص٤.

[iii] اندرو ويتلي ، مدخل جمهورية ايران الاسلامية الى سياسة اقتصادية، ترجمة امين سلام، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، سلسلة ايران والخليج العربي (١٨) ، جامعة البصرة ، ١٩٨٣، ص٧٧ ؛ احمد راسخى لنكرودى، تاريخ نفت ايران ، انتشارات اطلاعات ، تهران ،١٣٨٤ش ، ص١٦٥.

[iv] روزنامه كيهان سال، شركت ملى حفارى ايران ، قسمت ٨ ، جلد اول ، ١٣٦٤ش، ص٥٥

[v] مسعود نيلى وديكاران ، اقتصاد ايران جكونكى كذر از ابر جالش ها ، جلد اول ، مؤسسة عالى اموزش وبزوهش مديريت وبرنامه ريزى ، تهران ، ١٣٩٧ش. ، ص٣٧ .

[vi] تييري كوفيل ، ايران الثورة الخفية ، ترجمة خليل احمد خليل ، دار الفارابي ، بيروت ، ٢٠٠٨، ص٣١٢-٣١٣.

[vii] روزنامه كيهان سال ، سياست واهداف وعلمكرد وزارة نفت ، قسمت ٨ ، جلد اول ، ١٣٦٤ ، ص٤٢.

[viii] روزنامه كيهان سال ، عملكرد ٤ ساله وزارت نفط ، قسمت ٨ ، جلد اول ، ١٣٦٤ ، ص٤٣.

[ix] اذ تعود فكرة انشائه عام ١٩٤٨ من قبل الشركات البريطانية الامريكية منها شركة منرو النفطية (National Monroe Oil Company) التي قامت بتشكيل اسطول مكون من ناقلتين حمولتهما (٣٥) ألف طن صنع هولندي ، وناقلتين بوزن (٥٧) ألف طن صنع فرنسي والتي تم اطلاقهما عام ١٩٦١ يقودها ربان اجانب ، وفي عام ١٩٦٦ اخذ يقودها مواطنون ايرانيون ونقلت جميع أسهم ناقلات النفط إلى شركة النفط الوطنية الإيرانية التي اسست شركة ناقلات النفط الوطنية وحققت اهدافها في جعل الأسطول وطني برأسمال مستقل ، وفي عام١٩٧١ دخلت شركة الناقلات مناصفة الارباح على اساس

(٥٠%) مع شركة (Constlation Tinger وشركة (Safmarain) لتطوير أسطول ناقلاتها، ينظر : شركت ملى نفتكش ايران ، روزنامه كيهان سال ، قسمت ٨ ، جلد اول ، ١٣٦٤ ، ص٥٢.

(x) روزنامه كيهان سال ، امور بخش شركت ملى نفت ايران ، قسمت ٨ ، جلد اول ، ١٣٦٤، ص٥٩.

(xi) همان منبع، ص٥٩.

(xii) لمزيد من التفاصيل عن ازمة ارهائن الامريكيين في أيران يراجع : زينب صبري مهدي ، ازمة الرهائن في ايران (١٩٧٩-١٩٨١) ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة البصرة ،٢٠١٦، ص٧٩

(xiii) اقتباس من : اندرو ويتلي ، المصدر السابق ، ص٨٧.

(xiv) اقتباس من : المصدر نفسه ، ص٨٧

(xv) جلال دهقاني فيروز ابادى ، سياست خارجى جمهوري اسلامي ايران ، سازمان ومطالعة وتدوين كتب علوم انسانى دانشكاها ، تهران ، ١٣٨٩ش، ص٣٤٤ .

(xvi) روزنامه كيهان سال ، نخست وزير مهندس موسوي ١٣٦٦\٣\٢٠ (كاهش قيمت نفت به هيجوجه درجنك وتأمين كالاهاى اساسى مردم تغييرى بوجود نواهد اورد) ، قسمت ٥ ، جلد اول ، ١٣٦٦ش، ص٤٨.

(xvii) نبيل جعفر عبد الرضا ، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الايراني ، رسالة ماجستير ، كلية ادارة واقتصاد ، جامعة البصرة ، ١٩٩٠ ، ص ٥٧ – ٥٨.

(xviii) المصدر نفسه ، ص٥٧ –٥٨ ؛ مهدي فليح ناصر الصافي ، ايران دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير في الجغرافية السياسية، كلية الآداب ، قسم جغرافية البشرية ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٠، ص١٩٢.

(xix) روزنامه كيهان سال ، مركز بزوهش وخدمات علمى وزارت نفت، قسمت ٨، جلد اول ، ١٣٦٤ش، ص٥٦.

(xx) ينظر ملحق رقم (٤) روزنامه كيهان سال ، قسمت ٨، جلد اول ، ١٣٦٤، ص ٥٦.

(xxi) روزنامه كيهان سال ،عملكرد ٤ ساله وزارت نفط ، قسمت ٨، جلد اول ، ١٣٦٤ش، ص٤٣.

(xxii) روزنامه كيهان سال ، خطوط لوله جديد وجايكزى ، قسمت ٨ ، جلد اول ، ١٣٦٤ش، ص٤٤.

(xxiii) ثورة مجيد العبيدي ، الاصلاح الزراعي في ايران ، دراسات ايرانية اجتماعية واقتصادية واعلامية ، ج٢ ، مركز دراسات العالم الثالث في جامعة بغداد ، ١٩٨٨ ، ص١٧٥-١٧٦.

(xxiv) المصدر نفسه ، ص ١٤٥- ١٤٦.

(xxv) نبيل جعفر عبد الرضا ، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الايراني ، ص٦٦.

(xxvi) مهدي فليح ناصر الصافي ، المصدر السابق ، ص١٢٩؛ ايرج ذوقى ، نفت ايران مسايل سياسي واقتصادى ، نشر دانش برور ، تهران ،١٣٨٧ش، ص ٢٩.

(xxvii) اروند ابراهيميان ، تاريخ ايران الحديثة ، ترجمة مجدي صبحي ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت ، ٢٠١٤، ص٢٣٧.

(xxviii) تييري كوفيل ، المصدر السابق ، ص ٣٠٩ ؛ وسن هادي فيحان ، اثر المتغيرات العالمية لاسعار النفط على النمو الاقتصادي في ايران للمدة (١٩٧٩-٢٠٠١) ، مجلة دراسات ايرانية ، العدد(١٠-١١) ، جامعة البصرة ، د.ت ، ص ١٤٢.

(xxix) تييري كوفيل ، المصدر السابق ، ص ٣٠٩.

(xxx) حميد ابريشمى ، اقتصاد ايران ، شركت انتشارات علمى وفرهنكى ، تهران ، ١٣٩٣ش، ص٥٥.

(xxxi) تييري كوفيل ، المصدر السابق ، ص١١٢-١١٣.

(xxxii) همان منبع ، ص٦٠ .

([xxxiii]) مهدي فليح ناصر الصافي ، المصدر السابق ، ص١٢٩.

([xxxiv])احمد جاسم محمد ، تحليل وتقييم سياسات الاصلاح الاقتصادي في ايران ، اطروحة دكتوراه ،كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٦، ص ١٢٨.

([xxxv]) وسن هادي فيحان ، اثر المتغيرات العالمية لاسعار النفط على النمو الاقتصادي في ايران للمدة (١٩٧٩ -٢٠٠١) ، مجلة الدراسات الايرانية ، العدد(١٠-١١)، ص١٤٨.

([xxxvi]) وسن هادي فيحان، المصدر السابق ، ص142

([xxxvii]) تييري كوفيل ، المصدر السابق ، ص٣٢٨